http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1974) السنة الثامنة - الأثنين (29) تشرين الثاني 2010

إجماع على تطبيق الاتفاقات السياسية

سياسيون لـ المدى: شراكة المتخاصمين تفتح الباب للمساومات على السلطة

اتفق الساسة العراقيون على ان المرحلة التي يمر بها البلد اقتضت ان تشكل الحكومة وفق مبدأ الشراكة، غير انهم اختلفوا في طبيعة فهمهم لها. وفي الوقت الذي حذر البعض منهم من استغلال الشراكة وتحولها الى محاصصة يستفاد البعض مما تقدمها من مكاسب دون اخذ النظر بالمسؤوليات التي تلقى على عاتقهم، مبينا ان الوضع الحالي لا يمكن معه تشكيل حكومة اغلبية سياسية مرجعين السبب الى نقص في الثقافة السياسية فضلا عن ضعف الثقة بين الاطراف السياسية.

ويرى ائتلاف دولة القانون ان الشراكة هي مسؤولية الجميع عن القرار السياسي الذي تتخذه الحكومة بأيجابياته وسلبياته، ويجب ان لا يكون احد حجر عثرة امام الحكومة، فالكل يدعم توجهاتها حتى بالنقد، معتبرا ان المحاصصة لا تعني الشراكة رغم صعوبة الفصل بينهما والذي لا يكون الا من خلال التطبيق لهذا المفهوم فلايمكن الحكم عليه من الناحية النظرية، فالمحاصصة يمكن ان تكون من خلال تقاسم المناصب كل له حصته من دون الانصهار بالعمل السياسي.

- **الأسدي: غياب الثقة بين الفرقاء حال من دون تشكيل حكومة أغلبية**
- **الملا: العراقية متفائلة بالشراكة.. لكن الهواجس لا تزال قائمة**
- **الهيجل: شراكة اليوم أنهت سنوات من العقم السياسي**
- **نجيب عبد الله: مبادرة بارزاني بحاجة إلى تطبيق عملي**

□ **بغداد / إياس حسام الساموك**

ائتلاف دولة القانون حذر من شراكة السياسيين المتخاصمين التي قد تؤدي بدورها الى معاودة إطلاق سراح الإرهابيين بسبب المساومات السياسية، خصوصا وان الكثير من منفذي العمليات الارهابية هم ممن خرجوا من السجون خلال الفترة الماضية.

القيادي في ائتلاف دولة القانون النائب خالد الاسدي اعتبر وفي حديث لـ"المدى"الالتزام بالبرنامج الحكومي والتقيد بأنجاح الحكومة هو ما ينطوي عليه مفهوم الشراكة، مبينا ان المشاركة يجب ان لا تكون في الامتيازات فحسب انما في جميع المسؤوليات.

واضاف الاسدي ان هنالك اطرافا شاركت في الحكومة السابقة واستفادت من الامتيازات المتحصلة منها الا انها عملت في الوقت نفسه على تقويضها وعدم انجاح مهامها في المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والداخلية، مشيرا الى ان ائتلاف دولة القانون ارسل الان رسائل ايجابية الى جميع الاطراف لطمأنتهم بأن الحكومة المقبلة لن يغيب فيها احد وانه ينتظر رسائل مثيلة لها تأتي من هذه الاطراف للمضي قدما تجاه انجاح المشروع الوطني لتشكيل الحكومة.

واوضح الاسدي ان هنالك خلطاً للفهم بين مفهوم الشراكة والمحاصصة، فربما ان الاخير قد استهلك من قبل وسائل الاعلام مما استدعي تبديله الى شراكة فالدول التي تمر بمشاكل جمة كما في العراق تحتاج الى المحاصصة لتوزيع المناصب على جميع مكونات الشعب.

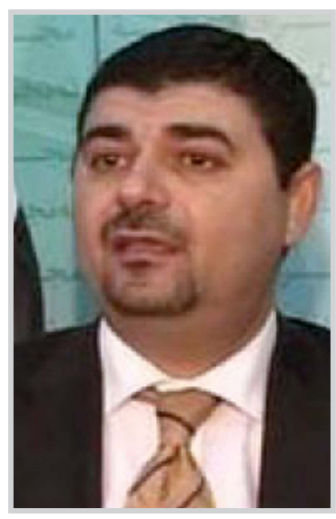

التمسك بالمناصب

وشدد الاسدي ان لا اعتراض في ان يتمسك كل طرف بمناصبه ولكن يجب عليه في الوقت نفسه ان يؤدي واجبه بالشكل الصحيح، منوها ان شعار دولة القانون كان في الانتخابات هو الاغلبية السياسية ولكن من واقع الامور اثبت عدم مقدرة تشكيل حكومة اغلبية سياسية، والسبب في ذلك هو عدم وجود ثقة بين الاطراف، فارجاع الثقة يكون بأشراك الجميع في الحكومة حتى لا تحس اي جهة ان هنالك غبناً او تهميشاً لها، مبينا انه كان بالامكان تشكيل حكومة اغلبية بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية، ولكن الشعور بأن بعض جهات العراقية لا ترغب في انجاح العملية السياسية هو من دفع دولة القانون الى عدم تشكيل حكومة اغلبية سياسية معها، معربا عن توقعه انه خلال الدورة القادمة ممكن ان تشكل هكذا نوع من الحكومات فالامر لا يتعلق بالثقافة السياسية بقدر ما يتعلق بالثقة التي يمكن لها ان تتعزز خلال هذه المرحلة اذا ما طبقت جميع الاتفاقات التي تمخضت عن مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني.

جيد ولكن يحتاج الى مقدمات فيجب ان يشرع قانون للاحزاب ينظم تشكيلها وممارستها لنشاطاتها السياسية، فضلا عن اجراء تعداد عام للاغراض التنموية والبشرية، واجراء مصالحة حقيقية وبناء مؤسسات دستورية حقيقية وايقاف التدخل الخارجي".

فيما يرى الائتلاف الوطني ان الشراكة توسع قاعدة الدعم للحكومة المقبلة وهي تؤمن فرصة اكبر للحكومة للنجاح في تنفيذ برامجها، فضلا عن انها تمثل ترجمة لارادة ورغبات جماهير القوائم الفائزة وتحول من دون تهميشها باعتبار ان العملية الديمقراطية في بدايتها، وان ترسيخ ركائزها يعتمد على شراكة اوسع في بناء المؤسسات وادارة السلطة.

محاصصة

القائمة العراقية وبحسب تصريحات لزعمائها تشدد على انها لن تتنازل عن مفهوم الشراكة السياسية وتعتبره الدور الأهم في العملية السياسية،مشددين على ان دور القائمة في توسيع معناها سيتبلور الى خطوات، وان القائمة العراقية تجري حالياً مناقشات جدية بين قادتها وأعضائها بشأن كيفية المشاركة في الحكومة، رافضين الحديث عن مشاركة شكلية لا تلبي طموحات القائمة.

وترى العراقية انها اول من رفع مبدأ الشراكة الحقيقية من اجل ما اعتبرته ابعاداً للتدخل الاجنبي ووحدة العراق وتوفير فرص الأمن والحياة اللائقة

عضو الائتلاف الوطني طه درع لفت وفي حديث لـ"المدى"الى ان الشراكة الحقيقية رغم انها في الاساس محاصصة يمكن ان تستثمر في الجانب الايجابي من خلال اشراك الجميع في القرار السياسي، مضيفا ان الشراكة تتركز في تمثيل الكتل كافة في كل المؤسسات الدستورية خصوصا البرلمان والحكومة.

واوضح درع ان المشاركة تكون في الحكومة من خلال الالتزام بالنظام الداخلي لمجلس الوزراء خصوصا في ما يتعلق بآلية التصويت على القرارات، مشددا على ضرورة ان يكون الوزير ملكا للعراق لا الجهة التي ينتمي اليها.

شراكة القرار السياسي

الناطق بأسم القائمة العراقية حيدر الملا ذهب وفي حديث لـ"المدى"الى ان الشراكة تتحق في القرار السياسي سيما في الامور التي تتعلق بالسياسات الاستراتيجية الداخلية والخارجية، ولا تكون في المشاركة في عدد الوزارات، محذرا من نفوذ احدى المؤسسات الدستورية على الاخرى، فيجب ان يكون التعاون قائماً ما بينها وفق الدستور.

ولفت الملا الى ان التوزيع في الصلاحيات واتخاذ القرارت يجب ان يكون وفق الاستحقاقات الانتخابية، معربا عن اعتقاده بأن المرحلة المقبلة ستكون جيدة لجميع الاطراف خصوصا وان هنالك حسن نوايا في تحقيق المشاركة، مستدركا بالقول ان هذا لايعني عدم وجود هواجس اذ لا ينبغي الافراط في التفاؤل ويجب توقع اسوء الامور حتى تستطيع العراقية التعامل معها.

اما بخصوص مسألة امكانية تحول العراق من مبدأ الشراكة الى مرحلة الاغلبية السياسية التي تعتمدها الدول المتقدمة في الديمقراطية، يقول الملا "ان هذا الامر تشكيل حكومة اغلبية سياسية في الوضع الحالي الا بعد وقف الاصطفافات الطائفية للسياسيين واللجوء الى التجمعات الوطنية.

الإقصاء والتهميش

وشدد ائتلاف الكتل الكردستانية على السعي من اجل المزيد من التقارب في المفاهيم حول كثير من القضايا التي تحول من دون لم الشمل في حكومة شراكة وطنية لا يستثنى منها أحد، والتمسك بمنهجية التعاطي مع مفاهيم الشراكة، كما أن الإقصاء والتهميش لأي من الكتل الأساسية في العراق والانفراد بالقرارات مسألة كارثية، رافضين استبعاد أي طرف أساسي من أطراف المعادلة السياسية في العراق.

ويركز الائتلاف الكردستاني على برنامج عمل الحكومة كأساس لنجاحها فضلا عن آليات اتخاذ القرار، وان الشراكة يجب ان تستند الى الدستور وتعتمد آليات وضمانات واضحة لمنع التفرد بالسلطة أو بالقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وهذا هو المعيار الذي سيعتمده الائتلاف الكردستاني في دعمه لتشكيل الحكومة المقبلة.

عضو الوفد المفاوض في ائتلاف الكتل الكردستانية نجيب عبد الله اشار في تصريح لـ"المدى" الى ان مفهوم الشراكة هو المبدأ الاساسي الذي ركز عليه ائتلافه في مفاوضاته مع الكتل الاخرى، وتكون هذه المشاركة من خلال تقاسم السلطة وتقاسم الحقائب الوزارية بما يعزز الشراكة الحقيقية بين كل الكتل السياسية الفائزة، لافتا الى اهمية هذا الامر خصوصا بعد تكليف نوري المالكي بتشكيل الوزارة والذي سبقه انتخاب رئيسي البرلمان

واعرب درع عن اسفه نتيجة عدم اكتمال الوعي السياسي للشعب العراقي فالتخندقات الضيقة مازالت موجودة وان كانت على مستوى اقل من المرحلة السابقة، معتقدا ان مسألة التحول الى الاغلبية السياسية تحتاج لوقت طويل كون اغلب السياسيين العراقيين لم يدركوا بعد مفهوم المعارضة بالشكل الصحيح.

تيار الاصلاح وعبر فالح الفياض قال في حديث لـ"المدى"ان الشراكة الوطنية هو أن تأتي الحكومة المقبلة بالتناسب مع الشعب العراقي يمثل فيها كل الكتل السياسية وتمثل فيها ضمنا جميع المكونات العراقية.

واضاف الفياض "ان الشراكة الوطنية سلاح ذو حدين، فأذا ما استثمر بالشكل الصحيح فأنها ستعالج اغلب مشاكل الشعب العراقي رغم ما تنطوي عليه من سلبيات، اما اذا لم يحسن التعامل معها فأنها ستتحول الى محاصصة"، معربا عن امله بأن الشراكة في العراق هي من ستتحق بسبب ان ما تم الاتفاق عليه في مبادرة رئيس اقليم مسعود بارزاني هو اعتماد حكومة يشترك فيها الجميع بشرط ان يكون المرشحون للوزارات اشخاصاً اصحاب كفاءات، مشددا على عدم امكانية

والجمهورية، فالكردستاني لطالما نوه الى ضرورة اشراك الجميع وعدم استثناء احد حتى في الاجتماع الاخير الذي جمع الوفد المفاوض له بالرئاسات الثلاث في اقليم كردستان.

واعرب عبد الله عن اعتقاده ان المرحلة السابقة شهدت الكثير من الاخطاء والتي اعطت الرغبة لجميع الكتل السياسية في حلها، فالتجربة الماضية اعطت للجميع دروسا ينبغي للساسة الاستفادة منها لمنع تكرار اخطاء الماضي.

تطبيق مبادرة بارزاني

وشدد عبد الله على ان مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني اكدت على اهمية الشراكة وضرورة تحويلها الى تطبيق عملي، خصوصا في ما يتعلق بتوزيع المناصب والمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية والذي يعد الضامنة الاساسية للتوافق السياسي، مبينا ان قدر العراق في هذه المرحلة بالذات هو تطبيق الشراكة كونه بلداً متعدد الشرائح وبحسب المادة ٣ من الدستور، فالعراق الان يعيش في مرحلة انتقالية بعد ان تجاوز مرحلة المحاصصة، منوها الى وجود ازمة ثقة بين مكونات الشعب العراقي فالواقع السياسي هو من جعل الوضع العراقي يحتكم الى المحاصصة لادارة البلد، واصفا المشاركة بأنها ايجابية وان كانت لا تلبي الطموح، معتبرا الشراكة ليست بالخيار الافضل، انما الافضل يكون بالاغلبية السياسية التي تحتاج الى تعميق مفهوم الديمقراطية لدى الشعب العراقي فضلا عن فهم الساسة لمفهوم المعارضة وان التركة السابقة وبالنظر الى المدة القصيرة التي تلت سقوط النظام السابق لا تسمح بتطبيق الاغلبية السياسية انما يحتاج الامر الى مزيد من الوقت.

تحالف الوسط من جانبه يشخص الشراكة السياسية بثلاثة عناصر اولها القرار الامني وثانيها القرار الاقتصادي واخرها الامور المتعلقة بالملف الخارجي، معربا عن تفاؤله بأن تكون هنالك مشاركة حقيقية لدى جميع الكتل في الحكومة التي سيشكلها المكلف نوري المالكي.

عضو التحالف عمر الهيجل قال لـ"المدى"ان هنالك ضرورة ملحة لجعل القرار الامني محط نظر من جميع الفرقاء السياسيين، فمكتب القائد العام للقوات المسلحة يجب ان لا يقتصر على جهة دون الاخرى، فضلا عن ابناء الشعب العراقي يجب ان لا يحسوا بأنهم من درجات انما الجميع سواسية خصوصا في ما يتعلق بأوامر القاء القبض واطلاق السراح والمحاكمات اذ يجب ان تحكم بالقانون.

ولفت الهيجل الى ان الملف الاقتصادي يجب ان يشارك به الجميع لاسيما ما يتعلق بدخول الشركات المستثمرة والقضايا المتعلقة بالموازنة واقرار القوانين الاقتصادية، مضيفا ان الملف الخارجي يعد من اهم الملفات والذي شهد تدهوراً كبيراً في الفترة الماضية، فالكثير من

الوفود التي تذهب الى الدول تمثل وجهة نظر اعضائها لا وجهة نظر العراق، فنبغي حل هذه المسألة خصوصا وان العراق لديه عدد من القضايا الحدودية العالقة مع اغلب دول الجوار، موضحا ان واقع الحال هو من فرض على العراق تطبيق مبدأ الشراكة الوطنية وان كانت قريبة من المحاصصة ولكن يمكن ان يعالج هذا الامر بواسطة اختيار وزراء اكفاء يعملون من اجل العراق، كما ان الديمقراطيات العالمية عادة ما تكون محط تدخل من بقية الدول وبالتالي لا مجال لتطبيق الاغلبية السياسية الا بعد ادراك المواطن العراقي لمعنى الديمقراطية وهذا لن يحصل قبل اقل من عشر سنوات، معبرا عن شعوره بالتفاؤل نتيجة اللقاءات والاجتماعات والتفاهمات بين الكتل السياسية.

واعتبر الامر بالخطوة الايجابية فان هذا دليل على تقدم كبير لدى الساسة العراقيين بعد ان عاش البلد عقما سياسيا في الفترة الماضية.

وجه آخر

ويقول اكاديميون ان الشراكة هي وجه اخر للمحاصصة، وما يختلف في الاثنين هو ان في الشراكة مسؤولية اكبر لدى الجميع في انجاح الحكومة، عكس ما موجود في المحاصصة والتي قد يرغب بعض الساسة في افشال التشكيلة الوزارية.

استاذ العلوم السياسية في جامعه بغداد علي الجبوري عرف وفي حديث لـ"المدى" المعنى الاكاديمي لمفهوم الشراكة وكان تعريفه على النحو التالي"هي اشراك الجميع في الحكومة نتيجة ظرف غير طبيعي يمر به بلد معين".

واضاف الجبوري ان العراق يمر الان بظروف غير طبيعية بالتالي اصبح من الضروري تطبيق مفهوم الشراكة، فالمسؤولية تصبح على عاتق الجميع في الفشل والنجاح، موضحا عدم مقدرة اي طرف تشكيل حكومة اغلبية سياسية والسبب يرجع الى عدم وجود ثقافة كافية لدى الشعب العراقي وسياسييه، فضلا عن ان الواقع والتركيبة الاجتماعية للشعب العراقي تمنع مثل هكذا امر، فالعراق فيه مكونات اجتماعية وسياسية ترغب جميعها في المشاركة في الحكومة.

وزاد الجبوري أن بالرغم من التشابه الكبير بين المحاصصة والشراكة إلا أن الساسة سيتحملون مسؤولية اكبر حاليا في مسألة قيادة البلد"، معربا عن تفاؤله بالمستقبل السياسي وخصوصا مسألة تشكيل الحكومة في ظل التفاهمات السياسية التي حصلت في المرحلة الاخيرة.

فيما يرى مراقبون ان الشراكة والمحاصصة هي وجهان لعملة واحدة، وان الحديث عن مسؤولية الجميع عن اخطاء المرحلة هو امر غير وارد كون من يتحمل المسؤولية في مجلس الوزراء هو رئيس المجلس.

الصحفي ابراهيم الصميدعي قال

لـ"المدى"ان مفهوم الشراكة هو تجميل لمبدأ المحاصصة، مضيفا ان الامر الذي جعل الساسة العراقيين يتوجهون نحو الشراكة هو عدم وجود ثقة بين الشرائح السياسية والتي هي بطبيعة الحال تمثل شرائح الشعب العراقي.

واعرب الصميدعي عن اعتقاده بوجود الكثير من البرلمانيين الجدد هم ضد المحاصصة وبالتالي يمكن لهم أن يشكلوا لوبي ضغط على الحكومة وان هذا من شأنه ان يقوم مسارها اذا ما ارادت الانحراف، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة تشريع قانون للاحزاب، فالاحزاب المشاركة في الانتخابات كان يجب عليها ان تعد مشرعين لهذا الغرض، موضحا ان ما يعاب على بعض الساسة انهم يريدون المشاركة والمعارضة في الوقت نفسه.

اما عن مسؤولية الجميع عن الحكومة قال الصميدعي: ان المسوؤلية هنا تقع على رئيس الوزراء فقط، لا مسؤولية مشتركة كما لو اخطأ مجلس النواب في معالجة بعض القضايا فأن المسؤولية تقع على رئيس مجلس النواب لا الاعضاء، معربا في الوقت نفسه عن تفاؤله بأن تتحول حكومة الشراكة والتي هي محاصصة ولكن وفق تسمية اخرى، الى حكومة اغلبية وذلك حينما يأتي جيل جديد يفهم معنى السياسية والمعارضة، فحكومة الاغلبية وفق وجهة نظر الصميدعي تحتاج ضمانات دولية تقضي بعدم التدخل الخارجي وان تعمل الامم المتحدة على دعم العراق، منوها الى ان الساسة العراقيين لم يستطيعوا حتى الان الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية وهو امر مهم يجب معالجته في وقت قريب.

منظمات المجتمع المدني من جانبها اعتبرت ان الشراكة الوطنية حالة صحية ينبغي الاستفادة منها من اجل تشكيل حكومة يمثل فيها الجميع من دون تهميش اي طرف.

رئيسة منظمة تموز للتنمية البشرية احدى مكونات المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور، فيان الشيخ علي اوضحت وفي تصريح لـ"المدى"ان العراق يمر الان بمرحلة جديدة بعد سنوات من الحكم الشمولي الدكتاتوري، فبالتالي اصبح من الضروري الان تطبيق مبدأ المشاركة سواء في توزيع الحقائب الوزارية او في القرار السياسي.

وترى الشيخ علي ان الشراكة لا تعني بضرورة المحاصصة، فالاخيرة هي من مفرزات الاحتقان الطائفي والقومي، بينما الشراكة هي نتاج للديمقراطية تتمحور في مشاركة جميع الشرائح السياسية في صناعة القرار السياسي مع الاخذ بنظر الاعتبار مسألة الاستحقاق الانتخابي فضلا عن اختيار اشخاص اكفاء لتولي الحقائب الوزارية، مبينة ان تجربة الاغلبية السياسية لا يمكن تطبيقها في المرحلة الحالية كون ان العراق لم يصل الى مصاف الدول المتقدمة في الديمقراطية.